

من غري جدة قد لا يجازي شيئا مطلقا ولو عند وصوله جدة او بعد
 مجاوزتها الي جهة مكة فان الحجة عن يساره فلا بد من محاذاتها
 عند وصول جدة او بعد مجاوزتها وحينئذ فضل الاعتدال المحاذاة
 ولو بعد مجاوزة جدة وان اردت ان لا يجازي قبل وصول جدة فضل
 لكن هذا لا يقتضي عدم اعتبار المحاذاة ولو عند جدة او بعد مجاوزتها
 كما تعقد فليتنا مل وذكر بعضهم انه اذا علم ان يمينه او يساره
 ميقاتا وجب ان يجتهد في محاذاته ان امكن انتهى وهو ما خوذ
 مما سبق فيمن سلك طريقا ليس فيه ميقات وهذا في ميقاتنا عند
 اويسة بل هو فليتنا مل جميع ما سبق ثم قضية ما سبق ما قاله
 ابن يونس عدم وجوب الدم علي من لم يعلم ان محضه او يساره ميقاتا
 واحرم علي مرحلتين وان علم ذلك اذ لو وجب عند العدم لوجب
 بدونه ايضا فيخرج من تركته ان ما قبل العلم لان الميقات لا يجب
 بمجاورة الميقات بل الجهل به وعلي هذا فقوله بوجوب الدم في الجوارزة
 مع الجهل بالميقات محمول علي من علم ان يمينه او يساره ميقاتا بخلاف
 من لم يعلم ذلك لعدم علمه بعموم المواقيت جهات مكة وحينئذ ان
 فليتنا مل والافضل في كل ميقات ان يحرم من طرفه الا بعد من مكة قال
 السبكي الاذ الخليفة فالافضل فيها الاحرام من المسجد الذي صلى فيه
 النبي صلى الله عليه ولم منه انتهى ونظر فيه بعض مشايخنا بان الذي
 في الاماويث الصحيحة المشهورة ان احرامه صلى الله عليه ولم يكن عند
 انبعاث راحلته اي توجهها للسيول المحرر استوارها فاجبة خلافا للامام
 ولهذا اعترض النووي القول بان الافضل ان يحرم عقب الصلاة وهو
 چالس بان حديثه ضعيف انتهى وقد وضعه البيهقي ايضا لكنه حسنه

الترمذي